

البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة(*)

ساري حنفي (**)

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت.

وريغاس أرفانيتس (***)

باحث في المركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD).

العربي لتكريم أكاديميين على قيد الحياة أو خلال حياتهم المهنية. فهذا الأمر إن دلّ على شيء، فهو يدل على غياب «الجماعة العلمية» (Scientific Community) في لبنان التي تهتم بالاعتراف بمساهمات أعضائها. بالطبع، التقاليد هي نتيجة لإعادة تفعيل التاريخ. كما إن الأوساط العلمية والأكاديمية والتخصصات مغرمة بهذه الطقوس الصغيرة كإحياء المكانة الفكرية لأعضائها، ويسمح ذلك بقياس وضعية فرد أو مجموعة داخل الجماعة العلمية. ولهذه التقييمات غير الرسمية رهانات مهمة لمعرفة تموضع أي مجموعة ضمن الحقل الأكاديمي، وتفاعل المؤسسات بعض هذا العمل الحدودي. من

«العلم إلى حد ما كناية عن السياسة، لأن عقلانيته المزعومة تحجب الرؤية عن المصالح المتضاربة بين المهتمين، وهو أيضاً أنقى تعبير عن التنمية والتحديث»^(١).

في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، نظمنا تكريماً لسمير خلف، وهو أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت. عندما أرسلنا هذه الدعوة إلى قائمتنا البريدية، تلقينا سبع مكالمات هاتفية ورسائل بريد إلكترونية يتساءل فيها أصحابها إذا كان خلف قد توفي، وأربع رسائل أخرى يتساءلون إذا كان قد تقاعد؟ ولعل هذه الحكاية تلمّح إلى حقيقة عدم وجود تقليد في الوطن

(*) هذا النص يلخص مضامين الكتاب الذي يصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

sh41@aub.edu.lb.

rigas.arvanitis@ird.fr.

(**) البريد الإلكتروني:

(***) البريد الإلكتروني:

(١) François Siino, *Science et pouvoir dans la tunisie contemporaine* (Paris: Karthala, 2004), p. 73.

واجتماعية معترف بها في الحياة السياسية للبلاد. وربما يكمن جزء من الجواب، على وجه التحديد، في تشطّي المجتمع اللبناني بين العديد من الجماعات المتنافسة. كذلك فإن الأوضاع في جميع أنحاء الوطن العربي تماثل الوضع والسياق في لبنان مع فوارق قد تكون بسيطة أو كبيرة.

سنتناول أسباب الاعتراف الضعيف بالجماعة العلمية في البلدان العربية، على الرغم من كونها غنية بالجامعات والمستشفيات، والى درجة ما بالإنتاج العلمي. ونتساءل فيما إذا كانت مشكلة التشرذم تنبع من المؤسسات أم أنها نتيجة سياسات ومعوقات سياسية واجتماعية عميقة أثرت في إنتاج المعرفة العلمية. كما يسلط الضوء على التوتر بين تدويل البحث وأهميته المحلية، وبالتالي وجود حلقة مفقودة بين البحث والجامعات والمجتمع. وسوف نتناول إشكالية اختزال الأنشطة البحثية على الإنتاج العلمي المحض، حيث تهمل المواد الناتجة من ترجمة المعارف إلى أشكال أخرى، كتقديم المشورة بشأن السياسات والأنشطة العامة؟^(٢).

هنا أهمية فهم عملية المؤسسة التي حدثت في المنطقة العربية، وخصوصاً في لبنان. ونحن بدورنا نتساءل: لماذا جاءت هذه العملية في وقت متأخر جداً؟ ولماذا انتظر العلماء طويلاً قبل خلق الجماعة العلمية النشطة.

في شهر آذار/مارس عام ٢٠١٤، عقدت الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم مؤتمرها السنوي العشرين. وكانت هذه الفرصة لتقديم أكثر من ٤٠٠ بحث وملصق في مجال العلوم الطبيعية والدقيقة. وتعتبر هذه الأرقام مرتفعة نسبياً لمثل هذه الجماعة العلمية الصغيرة، وفي بلد صغير؛ فالأمر لا يتعلق بمجرد حجم هذه الجماعة، وإنما بمسألة النسب. الباحثون هنا، ولكن هل هناك جماعة علمية؟ «في هذا البلد، يمكنك العثور على متخصص في أي تخصص، ولكنك لن تجد شخصين في المجال نفسه». كان ذلك ملاحظة ظريفة من مدير بحوث كنا قد قابلناه العام الماضي.

ربما يبدو ذلك مبالغة، ولكن من المؤكد أنه يعكس واقعاً لمسح الكثيرون. يبدو هذا النقص في «الجماعة العلمية» غريباً في بلد يتشكل أساساً من «جماعات» دينية

(٢) هذه الدراسة هي حصيلة تفكير طويل عن وضعية إنتاج المعرفة في الوطن العربي، أخذين بعين الاعتبار ليس فقط الملاحظات الإمبريقية، ولكن أيضاً التحليلات التاريخية البنيوية. بالإضافة إلى البحوث البيبليومترية، والإمبريقية، ومراجعة الأدبيات السابقة، لدينا خبرة طويلة في هذا المجال كباحثين ومراقبين مشاركين. فساري حنفي، محرّر لـ إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، وعضو في هيئات تحرير العديد من المجلات العلمية العربية والدولية. وكونه أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، ستكون الجامعة مرصداً مهماً وموقعاً لإثنوغرافيا امتدت إلى عشر سنوات. وكونه نائباً الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، استطاع التعرّف إلى القضايا ذات الصلة بتشكيل ومأسسة الجماعة العلمية في المنطقة العربية وفي المناطق الأخرى. أما ريجاس أرفانيتيس فقد طوّر برامج حول ديناميات البحث والتعاون الدولي في مجال العلوم. لإعداد هذه الدراسة، اعتمدنا أيضاً على مراجعة عميقة للأدبيات التي تتناول مجال البحث والابتكار في المنطقة العربية، وقمنا بدراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في هذا المجال. انظر: Sari Hanafi and Rigas Arvanitis, *Strengths and Weaknesses of Science and Technology*

أولاً: التعرّف إلى المحرّكات المحلية للعولمة في مجال البحوث

تم التركيز شبه الوحيد على التكنولوجيا، وبالنسبة إلى أولئك الذين يدركون التبادلات غير المتكافئة بين البلدان النامية والبلدان الغنية، كان التركيز على نقل التكنولوجيا. ترجمت المناقشات التي لا تنتهي حول التنمية التكنولوجية إحباط تلك البلدان التي تفتقر إلى الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة. هذا النقاش، كما نوه إليه جان رافيه^(٣)، تم إنهاؤه عندما تبين، في هذه العملية، أنه لا يمكن شراء هذه التكنولوجيا: كان لا بد من تطويرها ودمجها وإتقانها محلياً، وكان لا بد من الاعتماد على معرفة سابقة، ولكن أيضاً الاعتماد على البحث. لا تعتمد التطورات التكنولوجية على البحوث حصراً، بل تتصل بالخبرات التكنولوجية للشركات، ومنها اعتمادات البحث والتنمية (R&D) والبحاث الممولة من الدولة التي هي في الواقع المدخل الرئيس إليها.

منذ الثمانينيات، هناك تغيير جوهري ثانٍ قد تصدّر المكان: التأثير العميق للعولمة في البحث. لم يعد البحث المسعى الوطني حصرياً. لقد تحول العالم المقسم عقب الحرب العالمية الثانية إلى عالم هرمي، حيث يتم توزيع المراكز والأطراف على نطاق أوسع. ويكون ذلك عن طريق التعاون العلمي الذي يربط هذا العلم «الوطني» (أي الجماعة العلمية المحلية) بالكفاءات الدولية المتاحة.

لم تكن مسألة الجماعة العلمية واحدة من تساؤلاتنا في البداية، ولكننا وصلنا إلى هذه المسألة، وكما سنرى ذلك، كواحدة من الاستنتاجات الرئيسية لدينا. لقد ولدت الجماعات العلمية في عصر «العلم الوطني»، بعد إنهاء الحقبة الاستعمارية: «خلال ثلاثة عقود أو أقل أو أكثر بعد الحرب، تشكل نمط وطني للتنمية العلمية، الذي روج لاستراتيجيات إحلال الواردات والاعتماد على الذات في السياسات الاقتصادية العامة، كما أدار تنظيم العلم وتوجهات أهداف الجماعات العلمية»، ولكن هذا العصر الجديد من «العلم الوطني» قد عاش قصيراً: من حروب الاستقلال أو التحرر، عندما تشكلت الدولة الوطنية ضد الحكم الاستعماري، حتى أواخر الثمانينيات، عندما أصبحت العولمة القاعدة الجديدة للعبة.

في ذلك الوقت، وحتى ما يقرب من الثمانينيات، تمت مساواة البحث أساساً بالعلم. قامت الدول الوطنية بإنشاء مؤسسات جديدة، من بينها جامعات ومراكز حكومية للبحوث. وقد تناولت المناقشات حول التنمية دائماً النمو الاقتصادي، وكان العلم مجرد نشاط خلفي مفيد للتنمية التكنولوجية. وقد

Institutions in Arab Countries (SWOT Analysis) (Beirut: AUB & IRD, Report for Escwa Technology Center, 2013).

وعلى هذا النحو، فإننا قمنا بمراجعة منهجية لمعظم المعلومات عن سياسات البحوث والمؤسسات البحثية. كما استعرضنا أيضاً مؤشرات العلم والتكنولوجيا المتاحة، ودرنا مسألة البيانات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا الأبحاث الميدانية.

Jean Ruffier, «El Debate Sobre La Transferencia de Tecnología Ha Llegado a Un Estancami- (٣) ento.» *Sociología Del Trabajo, Nueva Época (Madrid)*, vol. 12, primavera 91 (1991), pp. 105-122.

وتعكس هذه الزيادة في حجم العلم أيضاً نطاقاً من النشاط والاهتمام أكبر في نتائج البحث. وكان هذا دافعاً إلى زيادة أهمية برامج الدكتوراه التي تم إنشاؤها في كل بلد، ونتيجة لذلك، تدفق الطلاب في جميع أنحاء العالم إلى خارج دولهم. وخلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية للمعلومات العالمية، التي أدت إلى المزيد من الأنشطة التعاونية داخل شبكات البحث وشبكات مستخدمي المعرفة العلمية.

لقد تغيّرت، أيضاً، إدارة وحكم البحث، بعدما غلبت أهميته في المناقشات السياسية (كتغير المناخ، والكائنات المعدلة وراثياً [GMOs])، وحقوق الملكية الدولية، والمفاوضات على المخدرات، والتنوع البيولوجي، وما شابه ذلك). وأصبحت المسائل العلمية عالمية. وأصبح العلماء من الاختصاصات الطبيعية والاجتماعية، معادين على التفكير في هذه القضايا على المستوى العالمي. في المقارنة بين الاختصاصات، يمكن القول إن هذه الظاهرة ربما تحدث أكثر في الاختصاصات العلمية الطبيعية.

وهكذا، أصبحت الموضوعات والفرق المتخصصة عالمية، وكذلك تدريب المتخصصين، لتصبح وسيلة لتوزيع الدولي للكفاءات، الأمر الذي يجعل من كل طالب دكتوراه جديد مشروع مهاجر في المستقبل. لقد دافعت كارولين فاغنر^(٤)،

ونتيجة لهذه العملية للعولمة، تطور العلم بسرعة فائقة. تبلغ تقديرات النفقات العالمية في البحث والتنمية حوالى ١١١٣ مليار يورو، ويمثل ذلك ٢,١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد نمت هذه النسبة ٧٧ بالمئة في ٧ سنوات من ٦٤٠ مليار يورو في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ تريليونات اليوم. في الوقت نفسه، نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بوتيرة أبطأ قليلاً (٧٢ بالمئة في ٧ سنوات)^(٤).

ولم يتغير فقط نطاق التطور العلمي وحجمه، ولكن تغير أيضاً توزيعه الجغرافي. فلم تعد كل من أمريكا الشمالية وأوروبا تستحوذ بشكل شبه كلي على إنتاج العالم من منشورات العلوم الدقيقة. يتمثل التوزيع الجغرافي اليوم كالتالي: ٣٨,٦ بالمئة من المنشورات تأتي من أوروبا، تليها أمريكا الشمالية (٢٨,٤ بالمئة)، وآسيا (٢٤,٣ بالمئة). وتمثل الصين حوالى ١١ بالمئة من حصة العالم من المنشورات.

ظهر إذاً لاعبون جدد في الإنتاج العلمي العالمي منذ السنوات الأولى من الحقبة الجديدة: الصين والهند والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا. ويلحقها نادي الدول التي تعطي الأولوية للبحوث، كالمكسيك أو تايلند أو التشيلي، على سبيل المثال. وسوف نبين لاحقاً بشكل أكثر عمقاً هذه التغييرات المهمة، ولكن المحدودة.

(٤) أرقام نفقات البحث والتنمية والمنشورات العالمية من تقرير (Observatoire des sciences et de

<<http://www.ost.uqam.ca/en-us/data.aspx>>.

technologies- OST لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠،

World Economic Outlook (IMF) series.

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من:

Caroline Wagner, *The New Invisible College: Science for Development* (Washington, DC: Brook- ings Institute Press, 2008).

الخيارات أيضاً عوامل أخرى تتجاوز عادة الاستعداد للقبول بالتعاون عند افتراض أن البحوث (والتعاون العلمي الدولي) مفيدة.

ومن أجل الوضوح، نحن نريد أن نتبع هذه الفكرة البسيطة بأن فهم العولمة يتطلب تحديد الأماكن الفعلية حيث تتأسس العولمة. إن التشبيك الخاص الذي ينتجه العلماء من خلال تحركاتهم (للتدريب والبحوث)، ومن خلال سفرهم المكثف من أجل المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، ومن خلال حراك واسع ومنتشر للشبكات العلمية في الدول الأجنبية للدراسة، وحصولهم على منح ما بعد الدكتوراه أو من خلال العمل في الخارج من أجل الحصول على التخصص الذي سيسمح بعودة أفضل لبلد الأصل، يعتمد في كل هذه الهجرات الموقته/الدائمة في الواقع على المحركات المحلية للعولمة.

هناك صيرورتان/عمليتان لبناء محركات العولمة هذه. العملية الأولى هي عملية المؤسسة حيث يصبح «بناء القدرات» واقعاً، في معظم البلدان النامية، من خلال فترة «العلم الوطني»، حيث ارتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بالجامعات، بدلاً من مؤسسات البحوث الوطنية. ولعل تبعات ذلك في ما يتعلق بالسياسات يذهب أبعد من أهداف هذا المقال، ولكن دور البحوث داخل الجامعات أصبح جانباً حاسماً من عملية المؤسسة. إن نمو البحوث، وقبول العلم كمصدر شرعي من المعرفة، ليس مجرد مسألة «تطور»، بل إنها مسألة إرادة سياسية وتجسيد لها داخل المؤسسات الوطنية. لذلك نودّ أن يثار النقاش حول هذه الجوانب داخل الجامعات وداخل الجامعات العلمية.

من بين العديد من الكتاب الآخرين، ببراعة عن فكرة أن الشبكات العلمية الدولية المؤلفة أساساً من الأفراد الذين يسعون إلى التعاون مع نظرائهم ذوي المصالح المتبادلة والمهارات المتكاملة في جميع أنحاء العالم. في هذا العالم المعولم، يعمل التعاون الدولي وكأنه نظام ذاتي للتنظيم العالمي من خلال الفعل الجماعي على مستوى الباحثين أنفسهم.

في عصر العولمة هذا، وفقاً لوجهة النظر هذه، يصبح الباحث بطل التعاون الدولي، من خلال اتخاذ القرارات حيث المصالح الفردية ستكون المحرك الرئيسي. ويستند تفسير ذلك إلى فكرة أن الفرد يتعرّف إلى المتعاونين ذوي الاهتمامات المشتركة، وأنه قادر على تقييم النتائج المتوقعة من التعاون المخطط لها واستغلالها. ولن ندخل الآن في مجال نقد الكثير من العيوب في هذا المنطق، ونحن نعتقد أن الرأي بأن هناك نوعاً من الشبكة العالمية العملاقة من العلماء، حيث الكفاءات والموارد تدور بسهولة، لا يتطابق مع الواقع. يحتاج فرادى العلماء، حتى خيرتهم، إلى أن يكونوا قادرين على «اختيار» تعاونهم موضوعياً، وهو الحكم الذي يتعلق بانخراطهم في بيئتهم المحلية، مؤسسياً وسياسياً واقتصادياً. إنهم يؤدون بوجود الجماعة العلمية المحلية، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على النشاط العلمي، دورين مهمين جداً هنا. ومن خلال المشاركة في التدريب المحلي والفرق العلمية المحلية يمكن للشباب الباحث الفردي أن ينخرط بصورة متزايدة في التعاون الدولي، وبالتالي، المشاركة في المشهد العالمي للبحث. إن القرارات الشخصية مهمة، ولكن ما يؤثر في

مفهوم اليوم. ومع فجر القرن الجديد، يظهر العالم بشكل متعاطف كعالم متعدد الأقطاب، حيث تؤدي «المعرفة» أدواراً كثيرة وحيوية. خلال هذا السياق، وفي ظل الاقتصاد المعرفي الجديد، تبدو الدول النامية على أنها قد اختفت من الرادار. لقد كانت الحاجة إلى مفهوم جديد حفرته أليس أمسين: «البقية» (The Rest) في مقابل «الغرب»^(٦) فإذا لم تعد «النامية» الصفة الصحيحة لهذه الاقتصادات، فما هي هذه الصفة؟ هل اختلفت أنماط إنتاج المعرفة واستخدامها ونشرها إلى حد تصبح التنمية بحد ذاتها مفهوماً بالياً؟ هل نعيش نحن جميعاً في «عالم مستوي»^(٧) من دون حدود حيث اختفت بنى القوة؟ سواءً أكان المرء يرى العولمة مفيدة أم مضرّة، لا شك في أنها مرتبطة بشكل كبير بالعلوم والتكنولوجيا، كما تم تأكيد ذلك في تقرير المعرفة العربي^(٨).

في الواقع، لا يشير تعدد القطبية إلى اختفاء السيطرة، بل على العكس تماماً، فهناك مؤشر واضح بوجود بضعة مراكز كبيرة للبحث والابتكار (Innovation) تسيطر على المجال العلمي في منافسة أكثر عدوانية من تلك التي حصلت في العالم المقسّم من المراكز والأطراف. إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم (Web of Science) نجد أن الدول الغربية

العملية الثانية، وهي ما زالت في طورها الأول، هي بناء الجماعات العلمية، وهنا يجب إضافة الصفة الوطنية. وتعتمد هذه العملية، كما هو موضح سابقاً، على الزخم التاريخي والموارد المتاحة، التي تعتمد على ما إذا كان النظام السياسي على استعداد للاستثمار في البحث العلمي. إن حالة لبنان هذه، على الرغم من ضعف الجماعات العلمية، هو حالة الأغلبية الساحقة من البلدان العربية، التي امتازت بانعزالها عن المناقشات العلمية الدولية الكبيرة التي ذكرناها.

منذ التسعينيات، انتقلت السياسات بعيداً من نموذج إحلال الواردات إلى الفكر الليبرالي الجديد (وما أسس له «توافق واشنطن» و«ما بعد توافق واشنطن») الذي لا يلزم في التفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلا بعلاقتها بقضايا السوق. وقد تأثرت بشكل سلبي جداً عملية المؤسسة التي كانت قد أخذت مكانها ببطء بسبب عدم وجود موارد للمؤسسات العامة (الجامعات ومؤسسات البحوث العامة). وهكذا، تغيرت السياسات العلمية أيضاً.

لقد ارتبطت كل هذه العمليات (المؤسسة وبناء الجماعات العلمية وتدويل/عولمة Internationalization) بتفاهات معينة ذات طبيعة اقتصادية. منذ نهاية التسعينيات، أصبح اقتصاد المعرفة الناشئ

(٦) Alice H. Amsden, *The Rise of «The Rest»: Challenges to the West from Late-Industrializing Economies* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(٧) Thomas Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (London; New York: MacMillan: Farrar, Straus and Giroux, 2005).

(٨) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج (دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

التي ذكرناها أعلاه، فهي إما مجرد نتيجة ثانوية للمزيد من الأبحاث (المزيد من المال، بالضرورة من خارج البلدان الفقيرة، ومن الموارد البشرية، وكذلك من المؤسسات)؛ أو يمكن أن يعني ذلك انتقال البحث كلياً إلى العالم الغربي (هجرة الأدمغة ببساطة، وعدم الاهتمام بالبحوث محلياً).

ثانياً: مجتمع المعرفة: نحو رؤية نقدية جديدة

كما بدأنا هذا البحث كمشروع إقليمي، كانت مصر واحدة من البلدان التي أردنا في البداية دراستها بعمق. «نحن لسنا في الحداثة» كان أفصح لنا زميل مصري نحو أربع سنوات قبل ثورة ٢٠١١ عندما كنا نتحدث عن البحث العلمي، معبراً، بهذه الطريقة، عن حقيقة أن البحث كان غائباً عن أي اعتبارات سياسية. تركت البلاد جانباً كل تفكير حول كيف، ولماذا، يجب تحفيز إنتاج المعرفة العلمية. ووافق هذا سؤال آخر: «لماذا لم يُؤخذ الباحثون المصريون على محمل الجد؟»، وهل تقوم الدولة بعرقلة تطوير البحوث؟ يمكن للمرء أن يرى أن الأمر إلى حد كبير ليس كذلك، إلا أن نظام البحث قد توقف حديثاً في هذه السنوات. ولعلنا نعطي مثلاً من خلال بحث كرياكي باباجورجيو^(٩) بشأن تطور التكنولوجيات البيولوجية في مصر، حيث أظهرت المفارقة أن الباحثين الأوروبيين العاملين في مصر كانوا أقل «حداثة» من نظرائهم المصريين، وخاصة في توضيح الأسباب في بعض مجالات العلوم

ما زالت تهيمن على الإنتاج العلمي «المعترف به»، أي المرئي منذ عام ١٩٧٨ حتى يومنا هذا، مع فارق وحيد هو تمكّن دول النمرور الآسيوية من اللحاق بالركب. ومن ثم تأتي بعدها جنوب أفريقيا وتركيا وتايلاند وماليزيا والتشيلي والأرجنتين. والموضوع هو ليس ازدياد عدد المنشورات، بل تغيير مرتبة هذه البلدان في المشهد العالمي.

تتعلق فكرة هذه الدول غير المهيمنة ببعدين رئيسيين: موقع الدولة في التقسيم العالمي للعمل العلمي، وحقيقة أن هذه الدول غير المهيمنة لا تمتلك القدرات المالية القادرة على التأثير في الأهداف الأوسع لإنتاج المعرفة، وذلك بخلاف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد قليل من الدول الآسيوية. ويمكن أن يكون هناك تموضع في مجال الإبداع مختلف عن مثيله في الأبحاث، إذ ليس كل الإبداع مبنياً على البحث، ولأن الابتكار يمكن أن يكون متعدد الأوجه على شكل أكبر من البحث. ومع ذلك، تبنت الدول غير المهيمنة عادةً نموذج التنمية التدريجية المعتمد على استراتيجية الالتحاق (Catch-up) بالتكنولوجيا. ولعل تجربة النمرور الآسيوية هي مثال على استراتيجية الالتحاق والتعلم وتبني التكنولوجيات التي أصبحت بعدها أدوات أساسية للتنمية الاقتصادية.

باختصار، نحن بحاجة إلى دراسة الجذور المحلية للعولمة، أو بالأحرى كيف تعمل «العولمة» محلياً بحيث تفيد المجتمع أو تضره. فمثلاً، ثمة إمكانية لتعبيرات مختلفة جداً لعملية تدويل البحث العلمي

Kyriaki Papageorgiou, «Seeds of Doubt : Genetic Narratives and Ethnographic Sequences in (٩) Contemporary Egypt.» (PhD, Thesis in Anthropology, University of California, Irvine, 2007).

والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية لأنطوان زحلان^(١٠). أما أسوأها فهو بيانات للتوعية العامة حول القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، حيث يظهر البحث كتجميع لمؤشرات كثيرة، ويرافق ذلك الادعاء بأن البلدان العربية بحاجة إلى دخول اقتصاد المعرفة. هذه المطالبات هي واسعة جداً لأنها تقوم على تقييمات ماكرو-اقتصادية هي نفسها تقوم على مؤشرات فضفاضة تدعي الإمبريقية، ولكن لديها الفهم القليل لديناميات البحث. في الأساس، إنها تركز ظاهرياً على نظريات واهية حول التنمية. وللأسف، يمكن العثور على مثل هذه البيانات في العديد من التقارير الدولية الأخيرة. وهي تشمل وعداً بالتنمية في حال الانخراط في «معجزة» اقتصاد المعرفة. ومع لهجة أكثر اعتدالاً، كرر البنك الدولي هذا الوعد المستحيل من خلال نشر تقرير بعنوان «تحويل الاقتصادات العربية: نحو طريق المعرفة والابتكار»^(١١). وهذا أيضاً اقتراح واضح للدخول في اقتصادات المعرفة، ومرة أخرى الثورة المنتظرة بدت بعيدة المنال، عندما حدثت الثورة الحقيقية فقط قبل عامين من هذا التقرير.

لقد أرادت الأقطار العربية مبكراً أن تسمى «مجتمعات المعرفة». تَظْهَر كل دولة كأنها مسيرة للحاجة إلى أن تتبنى «اقتصاداً معرفياً» - عنواناً أصبح معروفاً بعد تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩. لقد أصبح بناء

البيولوجية. لقد أعاقت الصعوبات السياسية التعاون العلمي مع الأوروبيين في مصر، وبلغ ذلك ذروته في نهاية عهد حسني مبارك، حيث ظهر الاستياء ملياً على الباحثين في جامعة القاهرة. كان الضغط على النظام الجامعي هائلاً: نقص التمويل، وبنى تحتية مترهلة، وسوء الإدارة. لقد شل ذلك تقريباً جميع مؤسسات البحوث العامة. وقد بدت مصر وكأنها نموذج للأوضاع الكارثية، بينما كانت بعض المجالات البحثية تزدهر، كما يظهر في مشروع إستيم (ESTIME)، لقد حدثت ثورة في هذه الأثناء. إننا على يقين أن بعض الخشب الجاف الذي غذى لهيب الثورة كان من بين الأكاديميين والطلاب المصابين بالإحباط من النظام السياسي الفاسد والدكتاتوري.

بدأنا مشروعاً ثانياً في عام ٢٠١٢، استناداً إلى الفكرة نفسها: وصف حالة إنتاج المعرفة العلمية في لبنان و(إلى حد أقل) في الأردن في محاولة لتعزيز فهم ما يجعل الأبحاث العلمية نادرة، ولكنها مهمة. بدأ المشروع مع فكرة وصف دينامية البحث.

منذ ذلك الحين، نما البحث والتحليل حول إنتاج المعرفة والابتكار في المنطقة العربية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. لقد أصبح موضوع البحث أكثر أهمية مع توسع الوعي بأهمية المعرفة في المجتمع. وكان الأفضل من بين هذه الأدبيات هو كتاب العلم

(١٠) أنطوان زحلان، العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية، ترجمة حسن الشريف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

(١١) *Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge and Innovation Road* (Marseille: Center for Mediterranean Integration, World Bank, EIB and ISESCO, 2013), <<http://www.cmimarseille.org/ke>>.

بين العلوم والتكنولوجيا، وسيتعاضم دورهما في المستقبل في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية.

لقد أظهر باحثون من مناطق عدة، انتشار مجموعة قدرات مؤسساتية في كل مكان لتواكب هذه العملية. أما في المنطقة العربية، فحتى الآن لا يوجد تفكير جدي في هذه التغييرات، بما يتجاوز تمجيد كلمة «المعرفة».

يمكننا أن نلخص كيف تم إسقاط خطاب مجتمع المعرفة على الوطن العربي على النحو التالي: تدق منظمات الأمم المتحدة/البنك الدولي ناقوس الخطر في ما يتعلق بحالة إنتاج المعرفة، ولكن في الوقت نفسه تبني منهجية ومؤشرات التي لا تساعد الوطن العربي على خلق المعرفة التي يمكن أن تكون مفيدة لأوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يستند هذا المنهج إلى أربع ركائز لإطار اقتصاد المعرفة: نظام الحوافز الاقتصادية، ونظام الابتكار، ونظام التعليم، ونظام تقنية المعلومات والاتصالات.

ومن المعروف أنه نادراً ما طورت الصناعة في الأقطار العربية صناعات اقتصادات المعرفة الكلاسيكية، مثل إنتاج أو تجميع المكونات الإلكترونية، والتكنولوجيا الحيوية أو صناعة الأدوية. ويذهب علي القادري إلى أبعد من ذلك، واصفاً السياسات الاقتصادية العربية بأنها اقتصاديات اللامصنعة والتجارة التي تذهب بها المعرفة سدى. إذ، لا تتناسب المؤشرات المستخدمة في مجتمع ما بعد الصناعي مع واقع العديد

الاقتصاد المعرفي هدفاً للسياسات، وبعض الأحيان مناقضاً لهدف تأسيس أنظمة الابتكار والبحث الوطنية. فقد تم تشكيل مفهوم اقتصاد المعرفة للاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بشبكات كثيفة للمؤسسات البحثية، وبدرجة عالية من الاستثمار في البحث والتنمية في المؤسسات العامة والخاصة، وببنى تحتية قوية معروفة منذ نهضة العصر الرقمي باسم «بنى تحتية للمعرفة». ويعتبر ذلك صحيحاً بما فيه الكفاية لدول مثل الولايات المتحدة ودول ج ٨ (G8)، مع أهمية ما سماه ريتشارد فلوريدا^(١٢) بـ «صعود الطبقة المبدعة». وفي الحقيقة، نحن لا نتفق مع التفسير السوسولوجي المبني على أساس التنمية الاقتصادية، ونجد من الصعب جداً اعتبار أن دخول «اقتصاد المعرفة» هو في حد ذاته سيعزز النمو. في الواقع، لقد تم الاهتمام باقتصاد المعلومات، وليس المعرفة، تماماً مثل قياس نمو تبادل المعلومات، وليس نمو المعرفة. إن المعرفة هي استخدام المعلومات، وليس مجرد تبادلها، وهي ممارسة وليس استحواداً.

ومن الغريب جداً أنه تم اقتراح الاقتصاد المعرفي من خلال تقرير البنك الدولي، حيث يعتمد بشكل أساسي على مقارنة التوجهات في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث لاحظ أنه نتيجة للنمو الملاحظ للعلوم والتكنولوجيا في المجتمع الحديث، شهد هذا المجتمع تحولاً جوهرياً، وأصبح بشكل فوري قوة إنتاجية؛ لم تكن التكنولوجيا منتجاً «ثقافياً»، ولكنها مكون أساسي لأي سياسة اقتصادية مستدامة وطويلة المدى. ثمة تقارب هائل

كان يستخدم الكلمة التي تسمح له بتجنب استخدام كلمة «ديمقراطية»، باعتبار الكلمة الأخيرة أنها مسيّسة. حتى الآن نحن لا نعرف إذا كان خطاب مجتمع المعرفة هو مجرد قناع من دون تأثير حقيقي أو يمكن أن ينتج منه بعض الآثار غير المقصودة. وفي هذا المجال، يمكن أن نذكر أنه في العربية السعودية دشّن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز سلسلة من الكتب الإلكترونية حول مجتمع المعرفة، حيث سرّنا أن نقرأ في أحد الكتب التي تناولت ضعف مساهمة المرأة السعودية في مجال البحوث تلميحا للمؤلف عن انتهاك حقوق المرأة في هذا البلد. ومن المبكر جداً الآن أن نرى كيف سيستفيد المجتمع من هذا الخطاب، بحيث يؤدي ذلك إلى «إصلاح» المجتمع وإنتاج بحوث قائمة على التفكير النقدي.

وقد حاولنا، كغيرنا، الحفاظ على نظرة متفائلة عن المستقبل؛ لكن إخفاء الوضع عن طريق طقوس ذكر «اقتصاد المعرفة» أو «مجتمع المعرفة»، باعتباره حلاً لمشكلة البحث، ليس سوى أداة بلاغية. بيد أننا، وبعض الباحثين الاجتماعيين، لا يمكننا إلا نقل هذا الشعور الدائم من الأسى في تعبير زملائنا الباحثين من خلال كلمات خاصة بهم عند إلقاء اللوم على «دولة ذات دماغ ميت» (!)، والقدرات المالية واللوجستية غير الكافية، والسياسات القصيرة النظر. وإن لم تكن هذه هي الآراء الوحيدة، فهذه الأحكام السلبية شائعة جداً، ولم تُدخّل سياسات الحكومات الضحلة المتعلقة بالبحث، التي تدعو إلى

من البلدان العربية^(١٣). هناك مثالان يظهران مشاكل منهجية و/أو في جمع البيانات. المثال الأول هو أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتونس أظهرت تقدماً إيجابياً في العقد الأول من القرن الحادي عشر في وقت مبكر. من خلال ذلك الوقت، استولى الرئيس مخلوع زين العابدين بن علي الإنترنت بعد أن كان مسؤولاً عنه المعهد الإقليمي لعلوم الحاسوب والاتصالات (IRSIT)، وهو مركز أبحاث مرموق. وأظهر ترتيب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs Ranking) أنها ليست حساسة لحالة القمع والمراقبة والفلترة، حتى إنها تميل إلى صالح الدول التي تطبق هذه التقنيات القمعية (لذا كان ترتيب تونس عالياً).

يرتبط المثال الثاني بمسوحات الابتكار باستطلاع آراء القادة الاقتصاديين أو بمسوحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تظهر هذه المسوحات نهوض العديد من أقطار الخليج إلى مرتبة أفضل من مرتبة لبنان أو الأردن. هذا الادعاء غير صحيح، إذ إن هذه المسوحات تؤفهم أساساً مفهوم التنمية بطريقة تستدل عليه من خلال مؤشرات بالاعتماد على آراء بعض القادة في المؤسسات الاقتصادية المعنية أكثر للوصول إلى الأسواق العالمية في تنمية اقتصاداتها المحلية.

أخيراً، إن أحد الآثار الرئيسية لخطاب «مجتمع المعرفة» هو شرعنة بعض السياسات، كما كان الحال مع تعزيز مفهوم «الحكم الرشيد» من قبل البنك الدولي عندما

(١٣) يتمثل الجزء الأكبر من صناعات بلدان مثل تونس ومصر والمغرب بتخصّصها في التعاقد بالباطن، والتي تتطلّب عمليات تحديثية (Up-grading Process) وهذا يختلف عن «الوصفة السحرية» لاقتصاد المعرفة.

أبحاثهم (وأحياناً العكس صحيح، إذ تخلو العلوم الاجتماعية التقنية من أي نفس سياسي). وهذا له صلة بكيف تم قطع الطريق على العلوم الاجتماعية لتكون مجالاً من مجالات البحث، وما زال الكثيرون يظنونها مجرد «عمل فكري» من نوع ما (المفترض أن يكون مختلفاً عن الإيكولوجيا أو الفيزياء) أو نشاطاً سياسياً وأيديولوجياً.

الغريب، ونحن سوف نظهر ذلك، أن البحوث (حتى في العلوم الاجتماعية) ما زالت نشاطاً مهمشاً في الوطن العربي، ولكن ذلك لم يمنع من أن تتماثل غالباً جودة التدريب والمقطع الاجتماعي للباحثين العرب بتبنك لدى زملائهم الأوروبيين أو الأمريكيين، إذ إنه بإلقاء نظرة استعادة للسنوات العشرين الماضية، يعتبر هذا التغيير رائعاً. لقد عبّر عن هذه المفارقة أستاذ سوري، مهندس في علوم المواد، بقوله لنا مرة في عام ٢٠١٠، بعد أن أمضى ١٢ عاماً في اليابان: «لقد أنتجت اثني عشر مقالاً رفيع المستوى في اثني عشر عاماً في اليابان، أما اليوم، فأنا أنهي اثني عشر عاماً في حلب منذ عودتي، ولم أكن قادراً على نشر ولا حتى ورقة واحدة!». إذ تشكل البيئة الفرق، ولذا ستكون بيئة البحث هي الموضوعات الهامة لفهم ديناميات البحث.

ثالثاً: فهم ممارسة البحوث

يحتاج البحث كمنشأ اجتماعي إلى اعتراف سياسي، لأن معظمه نشاط حكومي أو ممول حكومياً. وقبل أن نذهب إلى أبعد من ذلك، من الضروري أن نذكر أن هذا الأمر ليس خاصية للبلدان الفقيرة، كما أشير

الدخول بانتصار في اقتصاد المعرفة الجديد، تاركين وراءنا التخلف، واحتضان بطيب خاطر العولمة وفوائدها. يتجاوز الموضوع الامكانات المادية، فقد منعت الدولة المهندسين والاقتصاديين من مرافقة هذا التغيير. وأصبحت التحديات السياسية كبيرة، بما في ذلك غياب الديمقراطية التي حققت بيئة حاضنة للنهضة العربية.

أسوأ من ذلك هو وضع العلوم الاجتماعية. فقد قامت المجالس الوطنية والوزارات بتنقيط القليل جداً من الموارد لتبرير دعم هذه العلوم، بحيث لا تتهم بأنها تمنع الأبحاث الاجتماعية. فهذه المجالس تدعي بأن العلوم الاجتماعية ليست «من الطبيعة نفسها» للعلوم الأخرى، وبالتالي لا «يحق» لها المشاركة في البيئة البحثية. ولم يفعل العلماء الاجتماعيون شيئاً يذكر للتغلب على هذا الوضع، إذ لا تزال العلوم الاجتماعية مجزأة جداً (لم تمارس بسبب تداخل التخصصات وتعددتها، ولم تظهر إلى حيز الوجود في جامعاتنا)، وينشر الباحثون القليل جداً، رافضين العمل الجماعي وضمن فرق بحثية، بل هم يحاولون البقاء على قيد الحياة ببساطة في النظام الجامعي. وعلى حد علمنا، يعتبر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية من المبادرات القليلة جداً التي تسعى إلى التغلب على كل هذه القضايا، وإنشاء تمويل مناسب، وتشجيع العلوم الاجتماعية.

وهناك أسباب أخرى تبرّر تشخيصنا السلبي لوضع العلوم الاجتماعية، إذ إنها ترتبط غالباً بشكل مفرط بالمشاركة السياسية لباحثيها على حساب محتوى

(والتكنولوجيا) هي سياسات فوضوية، مثل أي سياسات أخرى، فهي تعتمد على الفعل السياسي، وعلى التحالفات السياسية، وعلى استخدام الأنشطة العلمية والموارد السياسية. ويأتي عدم الاعتراف بهذه الطبيعة السياسية للسياسات العلمية بسبب رؤية بيروقراطية للعلم.

وثمة جانبان إثنان على هذه الجبهة يستحقان تسليط الضوء عليهما: المكانة السياسية للعلم داخل الدولة، وأهمية النشاط نفسه.

يحدثنا رولان فاست^(١٤) على دراسة الموقف السياسي للعلم عندما يذكر بالحاجة إلى وجود «اتفاق» (Pact) يمكن للنخب إنشاءه بينها وبين السياسيين من أجل تطوير البحث. هذا النشاط «الغريب» نوعاً ما، والذي يبدو بعيداً من الحياة اليومية، تحتاج القوى السياسية في البلاد والهيكل المؤسسية إلى الوصول إلى تفاهم حوله، وإلا لا يمكن تطوير البحث، كونه نشاطاً غامضاً داخل جدران مغلقة، وهو غالباً لا يخدم أي هدف مباشر ومحسوس. الأهم من ذلك، أظهر جون موتون ورونالد فاست^(١٥)، في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، أن ثمة علاقة ترابطية واهية بين إعطاء الأولوية للبحث وحجم الناتج المحلي الإجمالي، أو الاستثمار أو أي مورد آخر. إذ، يعتمد البحث على خيار سياسي، وعندما يصبح البحث جزءاً من

إلى ذلك في بعض التقارير الدولية التي تؤكد، مع إصرار مشبوه، انخفاض مستوى التمويل من القطاع الخاص. لقد كانت ولم تزال غالبية البحوث نشاطاً عاماً، في حين يمول الابتكار (R&D) في الشركات عادة من القطاع الخاص. وفي أوروبا، بلغت حصة البحوث الممولة من الميزانية العامة أعلى منها في الولايات المتحدة. وبشكل عام، رغم الاختلافات الكبيرة من بلد إلى آخر، يبقى مصدر التمويل الأساسي للبحوث هو المؤسسات العامة. والحال نفسها كذلك في الوطن العربي أيضاً.

إن معظم البحوث الأصلية والخطيرة ممولة حكومياً: يتطلب العمل في البنية التحتية واقتصادات المراقبة اللازمة لرصد الموارد المحلية، مستويات من الاستثمار لا تؤمنه الشركات الخاصة (ولكنها دائماً مستعدة لاستقبالها له!)، حتى إن الشركات الخاصة الأكثر ربحية طورت تكنولوجيات جديدة كنتيجة مباشرة من البرامج العامة. هذه التذكيرات ضرورية لأن العديد من الأصوات تدعو إلى مشاركة قوية من القطاع الخاص، ومع ذلك فمن الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الخاص لم ولن يمول أبداً ما يسمّى البحوث الأساسية. وهكذا، تؤدي السياسة، بكل معانيها، دوراً مهماً في اللعبة، ولكن ليس لأن السياسات العلمية تخص العلم يجعلها أكثر «علمية» من السياسات العامة الأخرى. وفي الواقع، إن سياسات العلم

Roland Waast, «Savoir et société: Un nouveau pacte à sceller,» dans: Etienne Gérard, ed., (١٤) *Savoirs, insertion et globalisation: Vu du Maghreb* (Paris: Publisud, 2006), pp. 373-403.

Johann Mouton and Roland Waast, «Comparative Study on National Research Systems: Findings and Lessons,» in: V. Lynn Meek [et al.], eds., *Higher Education, Research and Innovation: Changing Dynamics* (Paris: UNESCO, 2009), pp. 147-169.

الدفاع الوطني، وتغذية الشعب، وضمان أمنهم، ودعم الأنشطة الاقتصادية. ويصر زحلان على أنه ينبغي الاعتراف بالعلم والتكنولوجيا، وإلا ستضعف سيادة البلاد، وفي حين أنه مهتم أن يفهم لماذا تم تهميش الأبحاث بشدة، إلا أنه لم يبحث لماذا حدث ما حدث بهذه الطريقة.

نحن هنا لا ندعو فقط إلى ضرورة البحث، ولكن إلى إجراء البحوث التي ليس لديها أهداف اقتصادية أو أهداف «استراتيجية» مباشرة، إذ إن البحوث يحركها الفضول الذي هو أحد المقومات الرئيسية للمستقبل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اختراقات أساسية ومزايا اقتصادية غير مباشرة. كما يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة، أو إلى طريق مسدود، ولكن الفشل، في هذه الحالة، يمكن أن يكون إنجازاً كبيراً، نظراً إلى أنه يلزم السعي لإعادة فتح سبل أساسية أخرى. ويبدو أننا نكرر هنا أغنية قديمة، التي بسماعها قد يجد البعض فيها طرازاً قديماً، باعتبارها مطالبات بائدة من أساتذة الجامعات الذين يدافعون فقط عن مؤسساتهم. في الوطن العربي، ثمة نوع من تعويذة الفائدة البراغمية التي تتغذى أيضاً على فكرة أنه يجب «هندسة» المستقبل، الذي غالباً ما أدى إلى إنتاج قدر كبير من البحوث التي لا طائل منها، ولهذا لا تختلف البلدان العربية عن كثير من البلدان الأخرى في العالم التي لا يفضل فيها الابتكار والفكر النقدي. فإن قلة الأبحاث التي تم التحدث عنها في معظم مقابلات الباحثين وشكلها وطبيعتها هي ليست كذلك بسبب نقص

ترسانة الثروة والسلطة، يتم إعطاؤه بعض الاهتمام. وبطبيعة الحال، هذا الأمر سيكون مؤشراً على مجالات البحوث التي سيتم تفضيلها من قبل سياسة الدولة.

إذاً، ماذا يفيد العلم؟ يقودنا هذا السؤال إلى سؤال آخر: من يخدم العلم؟ نحن نفضل معالجة السؤال الثاني هنا، من خلال التركيز على قضية معينة حول ملاءمة المعرفة العلمية لحاجات المجتمع. ويبدو لنا أن هذه مسألة في صميم تفسيرنا للاهتمام الهامشي النسبي بالعلوم في لبنان والأردن، وبشكل عام في الوطن العربي. فغياب الملاءمة تولد الأزمة: لم يصل المجتمع والجماعة العلمية إلى قناعة بأنه يمكن للباحثين أن يكون لديهم حلول باستخدام العلوم لمشاكل التنمية والتحديث والاندماج في الاقتصاد العالمي، مهما سمينا هذه الأهداف الوطنية الكبرى.

لقد تابعنا المسار الفكري لأنطوان زحلان الذي أكد أن هناك تحركاً عاماً نحو المزيد من الأنشطة العلمية، وهذا نتفق عليه جميعاً، كما بين لماذا ينبغي تطوير الأبحاث العلمية. ويدعو كتاب زحلان^(١٦) إلى المزيد من البحث والابتكار. ويستند هذا الأمر إلى تشخيص ضعف مستوى البحث العلمي، وترافقه رغبة في أن العلم و/أو الابتكار سوف تصبحان في نهاية المطاف مسألة ذات أولوية للبلدان العربية. يشير زحلان صراحة إلى أن أي بلد عربي لم يعط على الإطلاق العلم والتكنولوجيا ما يستحقهما من الأهمية، على الرغم من الكلام عن ضرورة العلم. ويذكر أيضاً أن ذلك مرتبط بحقيقة أن العلم لا يخدم أي هدف استراتيجي مثل

التي تتعلق بمصالح متباعدة وعوالم اجتماعية مختلفة. تتجلى قوة البحث في أنه يخلق روابط بين هذه العوالم المختلفة اجتماعياً: مختلف الطبقات الاجتماعية، والمواقع، والأماكن، والمصالح، والموضوعات. إنه أداة قوية جداً، وليس فقط لأنه يخلق جسوراً بين مختلف الأطراف، وإنما أيضاً يدعو إلى التفكير بطريقة مختلفة حول التنمية ذاتها. إن أياً من هذه الجوانب لا يمكن فهمها إلا من خلال التركيز على كيفية ممارسة البحث.

وهذا هو بالضبط ما تعترزم هذه الدراسة تحقيقه: دراسة بعض الممارسات البحثية في الوطن العربي من خلال حالتي لبنان والأردن، حيث كان لدينا العديد من المقابلات، وخاصة في العلوم الاجتماعية. لقد اطلعنا أيضاً على الوضع المؤسسي للبلدان العربية. والهدف هنا هو عدم التركيز على النجاح أو الفشل، بل فحص وجهي يانوس (Janus-like Face) المتمثلين بالبحوث العربية المتموضعة بين السلبية والإيجابية، واللذين يمكن أن يحملا مفارقة محتملة: ملاءمة المجتمع المحلي والتدويل. نودّ بذلك أن نقدم تحليلاً نقدياً لدور البحوث وديناميتها، وليس لتقييمها.

لقد بدت معظم البلدان العربية، أنها فشلت في إحداث تغييرات في السياسات التي نذكرها هنا. ولم تتحقق مؤسسة البحث، ولم تشكل الجماعة العلمية. وغالباً لم يتم التخطيط للأمور الاجتماعية والسياسية باستخدام البحث العلمي؛ أسوأ من ذلك، لم تندمج البحوث مع القضايا الاجتماعية والسياسية المحلية. وعلى الرغم من أن الأنظمة الاستبدادية تعزز في الغالب السياسات الداعمة للتنمية، إلا أنها عمياء

الموارد، ولكن بسبب عدم وجود الجرأة، وعدم التنظيم، وضعف الجماعة العلمية، وغياب استقلاليتها، وكما قالها مرة لوي باستور: «تستحوذ الفرص فقط العقول المحضرة لها. لم يكن ممكناً لألكسندر فليمنغ أن يجد البنسلين لو لم يقيم بنشاط بحثي دؤوب حول المطهرات (Antiseptic). لقد تلوّثت زراعته لبعض المواد الكيميائية بمحض الصدفة، ولكن تحديد فليمنغ في وقت لاحق لمضادات البكتيريا من هذه المواد لم يكن صدفة. بل كان نتاجاً لبحث منهجي وانفتاح وجه الباحث في مسار مهّد لاكتشافات مماثلة تالية. الصدفة، وهذه ظاهرة غريبة، أن تنتج الاختراعات في وقت واحد، أو تنتج نتائج غير متوقعة، أو ابتكارات مدهشة، أو تنتج فوائد اجتماعية وثقافية هائلة. إن بعضاً من هذه الفوائد، على الرغم من صعوبة قياسها، هي واضحة تماماً: النتيجة الأولى، وقبل كل شيء هي جذب الشباب إلى البحوث، وزيادة الوعي حول حقيقة أن ليس كل شيء يمكن شراؤه من خارج حدودنا، وأن البحث الحقيقي والأصلي هو الأساس من أجل الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي. وهناك أيضاً أمر غريب، وغالباً ما هو ضمنى، وهو الاعتقاد بأن البحث غير المفيد ينبغي أن يترك جانبا؛ يجب توجيه البحث فقط حول المهام الملحة لتنمية البلاد، ونجد هذه الظاهرة لدى البلدان غير المهيمنة. وهذا الأمر هو الذي يدفعنا إلى التساؤل: من يقرر ذلك؟ هل هي السلطة نفسها التي تقرر إذا كانت الحرب مفيدة أم لا؟

نحن نعتقد أن هذا السؤال الأخير هو جوهر المسألة: تمويل القرارات، والتوظيف، والنشر، والتوعية، ونقل التكنولوجيا والأنشطة

مدمراً؛ لقد أصبحت معظم البلدان العربية عمياء عما يحدث من حولها، وحتى داخل مجتمعاتهم وفي البيئات الطبيعية الخاصة بها.

وعلاوة على ذلك، سمعنا داخل الجامعات ومراكز البحوث المطالب الملحّة التي تعززت مع الثورات العربية، مثل التوظيف، والمزيد من حرية التعبير، والمزيد من الإمكانيات للجامعات. إننا نسمع مراراً مطالب حول الحاجة إلى إدارة أفضل لنظم البحوث، نظراً إلى أن هناك عمليات إدارية بطيئة، وبيروقراطية ثقيلة الأعباء، وفساد مستشر، وعمليات صنع القرار مبهمّة. كل هذا هو جزء من الهيكل المؤسسي للوحدات البحثية التي تقع أساساً داخل الحرم الجامعي؛ إنها تؤدي إلى ضعف الإجراءات الإدارية التي تؤثر بشكل مباشر في البحوث، وخاصة داخل الجامعات □

عن مشاكل البيئة الجامعية، ويقتصر عملها على أهداف السياسات القصيرة المدى: نقص التمويل، وتجهيز المختبرات العامة، وقمع الفكر النقدي وحرية التعبير. ويبدو أن هناك أفواجاً صغيرة متفرقة من الباحثين المدربين تدريباً عالياً الذين يعملون في بعض مراكز البحوث العامة، وربما يكون ذلك هو المسار الوحيد للبحث. ولم تكن الأغلبية الساحقة من الجامعات أبداً الموضع الأساسي للبحث أيضاً، وفي الوقت ذاته، لم يكن هناك بناء جدي للجماعة العلمية التي افتقدت الاعتراف بها اجتماعياً وسياسياً، وعندما تم إنشاء بعض الجماعات، كان ذلك غالباً متعلقاً باختصاص أكاديمي ما، مع ضعف آليات التبادلات الاجتماعية الداخلية (المجلات والاجتماعات)، وعشوائية التعاون الدولي، بل أحياناً عدم الاعتراف بالممارسات البحثية داخل مؤسسات التدريب (المدارس والجامعات). وكان تأثير كل هذه الظواهر